دستور قناة السويس

وهل نسخ ميثاق عصبة الأمم ؟

للأستاذ محمد عبد الله عنان

منذ بناير الماضى تجوز السفن الايطالية قناة السويس فى كل يوم تقريباً ، مشحونة بالجند والسلاح والذخيرة فى طريقها الى الارتيرية والصومال ؛ ولاتخفى ايطاليا الفاشستية بعد أن حشدت قواتها الزاخرة فى شرق أفريقية أنها مصممة على تنفيذ مشروعها الاستعمارى الضخم فى المنطقة الحبشية ، وأنها لاتقبل ثمناً للعدول عن غزو الحبشة أقل من بسط حمايتها الفعلية عليها ؛ أما الحبشة فانها من جانبها تشهد جلدة متحفزة تلك الأهبة الضخمة التى تنظمها دولة قوية من دول الغرب المتمدين للبطش بها وسحقها من عداد الأمم الحرة ، وزجها إلى حظيرة الأمم المستعبدة بعد أن لبثت آماد التاريخ دولة كاملة السيادة والاستقلال

وهذا المنظر الذى نشهده اليوم هو أحد هذه المناظر العديدة التى شهدها كثير من الأمم الشرقية والافريقية الضعيفة منذ أواخر القرن الماضى ، والتى تعرف فى لغة الاستعمار الأوربى « بافتتاح إفريقية » ؛ منظر الدول الغربية الكبرى تتسابق إلى بسط حمايتها على تلك الأمم ، ثم تتقدم استعمارها واستعبادها خطوة فخطوة باسم المدنية والمصالح الاقتصادية والتهذيب الأوربى

ليس من موضوعنا أن نعرض إلى شىء من نواحى ذلك الصراع الذى سينشب فى القريب العاجل فى شرق إفريقية والذى تخوض فيه الحبشة معركة الحياة والموت ؛ ولكنا نريد أن نعرض إلى مسألة يثيرها هذا الصراع فى الوقت الحاضر ، هى مسألة قناة السويس ونظامها الدولى فى مثل هذا الظرف ، وسنقتصر فى بحثنا على الشرح الفقهى والتاريخى المحض

* * *

أبدى السير نورمان آنجل الكاتب الانكليزى الكبير ، وأحد أقطاب الدعوة إلى السلام ، رأيه أخيراً بأنه إذا نشبت الحرب بين إيطاليا والحبشة ، فانه لا يجوز أن تبقى قناة السويس مفتوحة فى وجه الفريقين المتنازعين ، بل يجب أن تغلق دونهما ، وألا تمكن السفن الايطالية من المرور فيها ، كما أنه يجب ألا تمكن الحبشة من استيراد الذخائر عن طريقها ؛ ويستند السير آنجل فى رأيه إلى أن المعاهدات الدولية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة أثناء الحرب والسلم معاً قد نسختها نصوص ميثاق عصبة الأمم

ولبيان ذلك نقول إن النظام الذى تخضع له قناة السويس اليوم هو نظام الحيدة الدولية المطلقة ، وهو النظام الذى كفلته معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التى وقعت فى استانبول بين الباب العالى ، وبريطانيا العظمى ، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا وإيطاليا ، وأسبانيا ، وهولنده ، وروسيا ؛ ونص فى ديباجتها على أن الغرض من عقدها هو « الاتفاق الحر على نظام نهائى يكفل فى كل الأوقات ولكل الدول حرية الملاحة فى قناة السويس » . وتحتوى المعاهدة على سبع عشرة مادة تنظم شروط الملاحة فى القناة فى أوقات السلم وفى أوقات الحرب

وهذه الحيدة المطلقة للقناة وقت الحرب تنص عليها المادة الرابعة من المعاهدة فيما يأتى : « تبقى القناة مفتوحة وقت الحرب . وقد اتفق المتعاقدون أعلاه على أنه لا تفرض أية ضريبة حربية أو يعمل أى عمل من شأنه أن يخل بحرية الملاحة فى القناة ذاتها أو فى موانى الوصول إليها ، أو فى قطاع من هذه الموانى طوله ثلاثة أميال بحرية ، وهذا حتى لو كانت الدولة العثمانية هى إحدى الدول المتحاربة » . وتنص المادة السادسة من المعاهدة على « أن قناة السويس تبقى مفتوحة فى وقت الحرب شأنها وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية ، لجميع الدول بلا تفريق . . . وتتعهد الدول الموقعة بانها لا تقوم بأى عمل لعرقلة حرية الانتفاع بالقناة وقت الحرب ، مثلما يجب ذلك وقت السلم ؛ ويجب ألا تعرض القناة مطلقاً لمزاولة حق الحصار »

على أنه يحظر على سفن الدول المتحاربة المارة بالقناة وقت الحرب ، بمقتضى نص المادة الرابعة أيضاً ، أن تتزود من المؤن فى القنال أو موانيه إلا بالقدر الضرورى ؛ ويجب عليها أن تخترق القناة بسرعة ، وألا تمكث فى موانى القناة أكثر من أربع وعشرين ساعة ؛ ولا يسمح لها بأن تنزل جنوداً أو ذخائر

إلى البر . ويمكن أن يسمح لسفينتين حربيتين ، كلتاهما بالبقاء فى ميناء الوصول ، ولكن لا يسمح لأية سفينة حربية بالبقاء فى مياه القناة »

هـذه هى خلاصة النصوص التى يقوم عليها نظام المرور فى قناة السويس وقت السلم ووقت الحرب ؛ وما تزال معاهدة سنة ١٨٨٨ هى المرجع والحكم فى هذا الشأن ، وان كانت بعض نصوصها الأخرى قد ألغيت بفعل الظروف والتطورات الدولية . مثال ذلك أنه قد نص فى المعاهدة على أن تقوم الحكومة العثمانية باتخاذ ما يجب لتنفيذ المعاهدة ؛ ولكن الدولة العثمانية قد ذهبت واختفت من عالم الوجود ، وفقدت تركيا كل حقوقها القديمة على مصر بمقتضى نصوص معاهدة الصلح (معاهدة سيڤر) أولاً ، ثم بمقتضى نصوص معاهدة لوزان (سنة ١٩٢٣) ؛ وهى حقوق يقضى المنطق والقانون بأن تؤول إلى مصر ؛ ولكن مصر لم يعترف لها بهذا الحق ؛ وينص تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ الذى تعترف فيه بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، على أن بريطانيا العظمى تحتفظ ضمن المسائل المتعلقة بمقتضى التصريح بمسألة المواصلات الامبراطورية ، أو بعبارة أخرى بمسألة قناة السويس ؛ ومن جهة أخرى فقد اختفت بعض الدول الأخرى التى اشتركت فى عقد المعاهدة مثل امبراطورية النمسا والمجر وروسيا القيصرية ؛ وفقدت ألمانيا بمقتضى معاهدة الصلح كل حقوقها فى مصر وفى جميع المعاهدات التى عقدتها مع مصر ؛ وفيما عدا ذلك فنصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ ما تزال قائمة ، وما تزال إلى اليوم دستور قناة السويس

* * *

والآن لنر إلى أى مدى يمكن أن يتأثر هـذا الدستور الذى يقضى بحرية الملاحة فى القناة وقت الحرب ، بنصوص ميثاق عصبة الأمم . وما يشير إليه السير آنجل من أن هذا الميثاق ينسخ دستور القناة نجده فى المادة ٢٠ من ميثاق العصبة ؛ وهذا نصها : « يعترف أعضاء العصبة بأن الميثاق الحالى يلغى كل التعهدات أو الاتفاقات الخاصة التى تتعارض مع نصوصه ، وتتعهد بأنها لا تعقد فى المستقبل أية معاهدة تتعارض مع هذه النصوص » ، ولما كان دستور العصبة يقوم على فكرة السلام العام بين الأمم ، وعلى مبدأ التفاهم والتحكيم فى تسوية المنازعات التى تقع بينهما ، فان مثل هـذا الدستور الذى وضع لقناة السويس منذ نحو نصف قرن ، والذى يقضى بأن تسهل حرية المرور فى القناة لسفن الدول المتحاربة ، لا يتفق مع الغاية التى تعمل لها عصبة الأمم ، وهى توثيق أواصر السلام بين الأمم ، بل يغدو بالعكس عاملاً فى تشجيع الحرب ؛ ومثل هـذه النصوص التى تتعارض مع روح ميثاق العصبة يجب أن تعتبر منسوخة لاغية

ولكنا نجد من جهة أخرى فى ميثاق العصبة نصاً آخر ربما كان يناقض هذا الرأى ، فالمادة ٢١ من الميثاق تنص على « أن التعهدات الدولية مثل معاهدات التحكيم والاتفاقات الاقليمية مثل نظرية مونرو ، وهى التى يقصد بها توطيد السلم ، لا تعتبر متعارضة مع أى نص من نصوص هـذا الميثاق » . فاذا اعتبرنا معاهدة سنة ١٨٨٨ داخلة فى باب التعهدات الدولية أو فى باب الاتفاقات الاقليمية وهو الأرجح ، فان ميثاق العصبة لا يمكن أن يؤثر على نصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ . ونظرية مونرو كما نعلم هى قاعدة السياسة الأمريكية ، ومقتضاها تعتبر الولايات المتحدة الأمريكيتين منطقة نفوذ معنوى خاص ، لا يصح أن تمتد إليها يد أية دولة أوربية بالتدخل فى شؤونها أو محاولة بسط نفوذها الاستعمارى على أى جزء من أجزائها ، وإلا اعتبرت هذه المحاولة عملاً عدائياً موجهاً إلى الولايات المتحدة ذاتها . وكما أن النص هنا صراحة على استثناء نظرية مونرو الأمريكية قد وضع نزولا على رغبة السياسة الأمريكية ، صاحبة الفكرة الأصلية فى إنشاء عصبة الأمم ، فكذلك قد يكون النص على استثناء الاتفاقات الاقليمية هنا تحقيقاً لرغبة السياسة البريطانية ؛ وهى قد أصرت على اعتبار قناة السويس منطقة اقليمية تعلق عليها أهمية خاصة أولاً فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ حيث احتفظت بمسألة المواصلات الامبراطورية ، وثانياً فى التبليغ الذى اقترن بهذا التصريح إلى الدول ، وفيه تعتبر أن التدخل فى أمر العلائق المصرية الانكليزية يعتبر عملاً غير ودى بالنسبة لانكلترا

* * *

على أن المعاهدات والنصوص وحدها لا تكفى ، وهنالك الجانب العملى ؛ واحترام هذه النصوص يتوقف دائماً على الظروف والاتجاهات السياسية . فمثلاً حينما قامت الحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٤ ، وكانت انكلترا تميل فيها إلى جانب اليابان ، لم تسمح

انكلترا بفتح قناة السويس فى وجه الأسطول الروسى المسافر إلى الشرق الأقصى ، واضطر هذا الأسطول أن يطوف حول إفريقية ، وأن يسير إلى الصين من طريق رأس الرجاء الصالح ، وكان هذا السفر الطويل من عوامل انهاكه وهزيمته بعد ذلك فى موقعة تسوشيما (سنة ١٩٠٥) وخسران روسيا للحرب ، هذا مع أن روسيا إحدى الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ كما قدمنا .

وفى الحرب الكبرى لم تحترم حيدة القناة ولم تحل المعاهدة الدولية دون تحصينها واغلاقها فى وجه الدول المعادية لانكلترا ودول الحلفاء ؛ وقد استأثرت انكلترا وحلفاؤها أثناء الحرب باستعمال القناة ؛ ومن جهة أخرى فان ألمانيا وتركيا لم تحترما من جانبهما حيدة القناة ، ونظمتا سنة ١٩١٥ أكثر من هجوم محلى على مصر من جهة القناة ، وضربت شواطئها بالقنابل المخربة ؛ واستمرت طوال الحرب منطقة حربية محضة تستأثر انكلترا بالاشراف عليها

وكذلك لا نستطيع فى الظروف الحاضرة التى يحلق فيها شبح الحرب فى شرق افريقية أن نقف عند المعاهدات والنصوص فى تقدير الدور الذى يمكن أن تؤديه قناة السويس فى اذكاء هذه الحرب أو وقفها ؛ فايطاليا تستعمل القناة بملء الحرية لارسال الجند والذخائر إلى شرق افريقية ؛ فاذا نشبت الحرب بينها وبين الحبشة لماذا يكون شأن القناة ؟ هل تظل مفتوحة أثناء الحرب لمرور الأمداد الايطالية ، أو تغلق فى وجهها ؟ إن معاهدة سنة ١٨٨٨ صريحة كما بينا فى وجوب فتح القناة وضمان حرية الملاحة فيها أثناء الحرب بالنسبة للفريقين المتحاربين ؛ ولكن النصوص وحدها لا تكفى هنا . وكل شىء يتوقف على ظروف الملابس بين انكلترا وإيطاليا ؛ فاذا كانت هذه العلائق مما يسمح بتأييد السياسة البريطانية لمشروع إيطاليا فى غزو الحبشة ، فان القناة ستبقى مفتوحة حرة ؛ وإذا كان لدى السياسة البريطانية ما يحملها على الوقوف فى وجه مشاريع إيطاليا ، فقد تغلق القناة بالاستناد إلى ميثاق عصبة الأمم أو غيره من الأسانيد والنصوص

وعلى أى حال فان المسألة فى منتهى التعقيد والدقة ، وأمرها مرهون بالظروف والمفاجآت التى قد تثيرها الحوادث دون توقع أو تقدير

محمد عبد الله عنان

مات الشيخ بدر الدين !

للأستاذ على الطنطاوى

اليوم اسقطت رواية الحديث :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا

أخرجه البخارى ومسلم والترمذى

كان أقل مزايا الشيخ بدر الدين الحسنى أنه يحفظ صحيحى البخارى ومسلم بأسانيدهما ، وموطأ مالك ، ومسند أحمد ، وسنن الترمذى وأبى داود والنسائى وابن ماجة ، ويروى لك منها ماتشاء كأنه ينظر فى كتاب ؛ وأنه يحفظ أسماء رجال الحديث وماقيل فيهم ، وسنى وفاتهم ، ويجيبك عما شئته منها ، وأنه يحفظ عشرين ألف بيت من متون العلوم المختلفة كالألفية والزبد والشاطبية والطيبة الخ ... وأنه ألف نحواً من خمسين مؤلفا قبل أن يجاوز عمره الثلاثين ؛ وأن له اطلاعا فى كافة العلوم حتى الرياضيات العالية فقد أقرأها لطلاب شعبة الرياضيات فى المدرسة التجهيزية فأدهشهم وأدهش باطلاعه معلميهم ؛ وأنه ما انقطع عن الدرس والتدريس يوما واحداً منذ سبعين سنة على زهادة عجيبة ، وورع نادر ، وترفع عن الدنيا ولذاذاتها مع الغنى الواسع والمال الكثير ، وهو على الجملة آخر علماء السلف الصالح رضى الله عنهم .

مر على دمشق فى هذه السنين العشرين ، من جليل الحوادث وفادح الخطوب ، مالو مر على الشامخات الرواسى لجعلها دكا ، أو وقع على الجلاميد الصم لصيّرها هباء . فأعدت له الايمان الذى لا يزلزله رزء ، والثبات الذى لا تزيله مصيبة ، وصبرت عليه « صبر المظلوم على العظيم » . . . . حتى تعودت مسّ الضرّ ، وألفت توارع الدهر

« وصارت إن أصابتها » سهام تكسرت النّصال على النصال

وغدا أبناؤها لطول ما رأوا من البلاء ، وما راضوا نفوسهم عليه من الصبر ، لا يألمون لمصيبة ، ولا يجزعون لنائبة ، ويهتفون بالزمان كلما تعب من مساءتهم ، فأقلع عن ايذائهم :

إن كان عندك يا زمان مصيبة مما تسوء به الكرام فهاتها

* * *

نكبت دمشق الحرب ، فقلّت الأقوات ، حتى أكل الناس